



## ملخص رئيس الجلسة العامة الوزارية بشأن اجتماعي المائدة المستديرة الأول والثاني خلال مؤتمر الإيكاو الرفيع المستوى بشأن جائحة فيروس كورونا

اجتمع الوزراء المسؤولون عن الطيران المدني والنقل في الدول الأعضاء في منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو)، بالإضافة إلى رؤساء المنظمات الدولية وهيئات قطاع الطيران التي وُجّهت إليهم الدعوة، في إطار الجلسة العامة الوزارية (اجتماعي المائدة المستديرة الأول والثاني) يومي ١٢ و ١٣/١٠/٢٠٢١ خلال مؤتمر الإيكاو الرفيع المستوى بشأن جائحة فيروس كورونا.

وفي إطار فعاليات المؤتمر الافتراضي على الإنترنت، أجرى المشاركون مناقشات مثمرة للغاية على مدار اليومين حول موضوعين يتصل الواحد منهما بالآخر: قيادة عملية تعافي قطاع الطيران (في اجتماع المائدة المستديرة الأول) وبناء القدرة على مواجهة الأزمات والاستدامة (في اجتماع المائدة المستديرة الثاني). وقد أُخذت نتائج المناقشات الاجتماعيين في الاعتبار لدى إعداد الإعلان الوزاري المقرر اعتماده في الجلسة الوزارية العامة (الختامية) التي ستعقد في ٢٢/١٠/٢٠٢١.

وتتناول هذه الوثيقة النقاط البارزة في المناقشات التي دارت، وذلك من وجهة نظري بصفتي رئيساً للجلسة.

\*\*

أقر المشاركون في البداية بأن جائحة فيروس كورونا تعد بلا شك أكثر من مجرد أزمة صحية؛ إذ تسببت في ضائقة اقتصادية واجتماعية هائلة في جميع أنحاء العالم. وفي حين يعد الطيران أحد أكثر القطاعات تضرراً، فإن سلاسل التوريد عالمياً وإجراءات التصدي لحالات الطوارئ وتدابير الاستجابة الإنسانية والتوزيع السريع للقاحات يعتمد في المقام الأول على قطاع النقل الجوي. وعلاوة على ذلك، يعد الطيران أحد أبرز العوامل التكنولوجية والمحفزة للاقتصاد وللعديد من القطاعات الأخرى التي تعتمد على منظومة النقل الجوي الموثوق بها والفعالة.

تقتضي الأزمات العالمية المبادرة إلى وضع استجابة منسقة عالمياً. وقد أشاد المشاركون بالأعمال التي قامت بها فرقة عمل مجلس الإيكاو لإنعاش قطاع الطيران (CART) وبرنامج الترتيبات التعاونية لمنع وإدارة حالات طوارئ الصحة العامة في مجال الطيران المدني (كابسكا)، مؤكدين على جدوى التوصيات والإرشادات التي قُدمت في دعم الجهود التي تبذلها دولهم من أجل التعافي. وتجدر الإشارة تحديداً إلى التوصيات المتعلقة بنظام الإعفاءات الموجهة ورفع القيود المفروضة على الشحن الجوي وإنشاء ممرات الصحة العامة وتنفيذ شهادات إثبات الاختبار والحاجة إلى ضمان المعاملة العادلة والمتكافئة للركاب.

وإقراراً بالأثر الهائل الذي خلفته جائحة فيروس كورونا على قدرة قطاع الطيران على الاستمرار من الناحية المالية، شدد المشاركون على الحاجة إلى الاستمرار في توفير تدابير الدعم المالي والتنظيمي الملائمة عند اقتضاء الضرورة. وينبغي تنفيذ مثل هذه التدابير على نحو شامل وموجه ومناسب وشفاف ومؤقت، بما يكفل الحفاظ على ديناميكيات السوق ويراعي الالتزامات الدولية. وسعيًا لمواجهة محدودية الموارد المتاحة للاستجابة للأزمات وفي ظل تعدد الأولويات المتنافسة على الموارد، يتعين على كافة الكيانات المعنية توحيد جهودها، بما فيها المؤسسات المالية والشركاء الدوليين والقطاع الخاص.

وسيلزم إيلاء الطيران عنايةً خاصةً متى كانت دولة ما مستعدةً لاعتماد استراتيجية "الخروج"، أي استراتيجية وطنية لإدارة المخاطر، الغرض منها هو خفض الحاجة إلى تدابير التخفيف من المخاطر على الصحة العامة، إلى جانب فتح السفر وإعادة تنشيط الاقتصادات المحلية. وفي ظل ضرورة إجراء مفاضلة صعبة بين الصحة والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، يجب ألا تُغفل الدور الهام للطيران في دعم جهود مكافحة الجائحة والتعافي الاقتصادي الأوسع نطاقاً. وأعرب المشاركون عن وجهة نظر مشتركة حيال الأهمية القصوى لوضع استراتيجيات متعددة المستويات لإدارة المخاطر في مجال الطيران المدني الدولي، على أن تكون قابلة للتعديل ومتناسبة من حيث النطاق وبعيدة عن التمييز ومستندة إلى الأدلة العلمية.

وتُعد استعادة ثقة الركاب في السفر الجوي وتعزيزها أمراً أساسياً للاستئناف الكامل للسفر والتجارة وسلاسل التوريد ونموها في فترة ما بعد الجائحة. وفي هذا الشأن، ينبغي الترويج لإجراءات السفر الأسرع والأكثر أماناً اعتماداً على التقنيات اللاتلامسية، والتي تلي في الوقت ذاته تدابير الصحة العامة والتقليل من خطر انتشار المرض. وأبرز المشاركون فوائد إدخال حلول التشغيل الآلي والرقمنة إلى عمليات النقل الجوي من أجل ضمان التبادل السريع والأمن للبيانات والمعلومات. وتشكل قابلية التشغيل البيئي لمثل هذه الحلول والاعتراف المتبادل بها وإمكانية الوصول إليها، عناصر بالغة الأهمية لتحقيق هذا الهدف. وإضافة إلى ذلك، تسمح التكنولوجيات الجديدة للحكومات بإنشاء أطر للاستجابة المتسقة والسريعة في وجه الأزمات مستقبلاً، والتي تشمل فرض القيود على الرحلات الجوية وتدابير التعامل مع أطقم الطائرات وفرض اشتراطات تتعلق بالاختبار والتطعيم على الركاب وتبادل البيانات الصحية أثناء السفر وصور الاستجابة الأخرى لحالات الطوارئ.

وناقش المشاركون أيضاً التحولات الناشئة التي حدثت بفعل آثار الجائحة، وسلطوا الضوء على الإجراءات والمبادرات التي يقومون بها لتعزيز استدامة الطيران على صعيد الجوانب الثلاثة: الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. واتفق المشاركون على ضرورة استخلاص الدروس المستفادة من الأزمة الحالية من أجل تقوية الأساس الذي يعتمد عليه قطاع الطيران على المدى الطويل لمواجهة التهديدات في المستقبل، مع الإقرار بأن كل أزمة تتطوي على قدر من عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ. وشدد المشاركون على أهمية تعزيز مرونة القطاع وقدرته على التكيف مع التحولات الجارية البعيدة المدى التي طرأت على الاقتصادات والمجتمعات وسلوكيات المستهلكين. وتتمثل مسؤولية الدول والإيكاو الرئيسية في إعداد سياسة استجابة ملائمة لفترة ما بعد جائحة فيروس كورونا، بحيث تعتمد على تحسين إدارة المخاطر وحسن التأهب للأزمات، مع الاستفادة من الحلول المبتكرة ومنها الرقمنة.

وأحد أبرز ملامح خطة العمل في المرحلة المقبلة تتمثل في جذب والاحتفاظ بالعاملين المؤهلين المهرة في مجال الطيران بهدف تحقيق استجابة فعالة للتحولات الجارية على صعيد الاقتصادات والعمليات ونماذج الأعمال، ومن أجل تحقيق النمو المستدام لقطاع الطيران.

وتُعد المشاركة الجماعية للدول وقطاع الطيران بمثابة المحرك الرئيسي لاستكشاف قدرات قطاع الطيران خلال مساره من التعافي وحتى الصمود في وجه الأزمات. واتفق المشاركون على اغتنام هذه الفرصة لتعزيز الإطار الدولي والترتيبات الدولية من أجل استجابة منسقة وموحدة للأزمات مستقبلاً، ولتجديد أوامر التعاون فيما بين القطاعات وداخلها للوصول إلى نهج أكثر سرعة وتنسيقاً في إدارة الأزمات.

\*\*

تسرّني رؤية الوحدة بين الوزراء كجبهة قوية متينة للتصدي لهذه التحديات والسماح بتعافي الطيران المدني على نحو سريع، لكن آمن وفعال. وأود أن أعرب عن خالص تقديري للإسهامات القيمة التي قدمها المشاركون.

-النتهى -